

19% تراجعاً في سبعة أشهر .. الأزمات تحاصر الصادرات

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

البرلمان المقبل « كوكتيل » .. والغلبة للمستقلين
المكاسب والخسائر في معادلة الجنيه والروبل
5 تريليونات دولار فاتورة خريف الصين العظيم

الأهرام
الاقتصادك
الأحد 6 سبتمبر 2015 .. 22 ذو القعدة 1436هـ. (العدد 2415) (الثمن 10 جنيهات)

« شروق » يقطب الحسابات



ندوات لنشر الوعي التأمينى

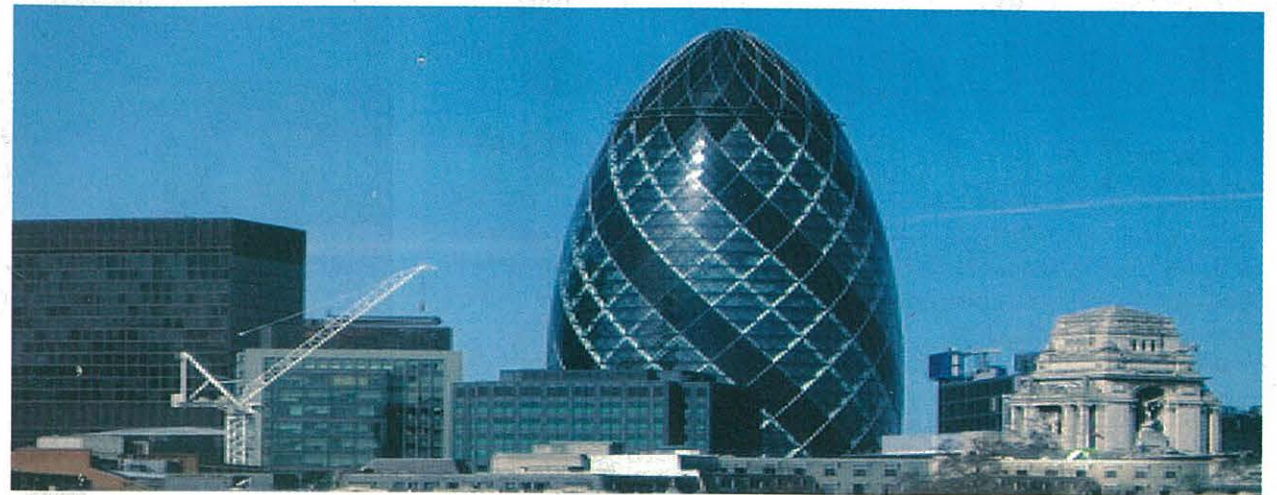
تم توقيع بروتوكول تعاون بين مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال والاتحاد المصري للتأمين في مجال التدريب والمؤتمرات وقد أشار عبدالرؤف قطب رئيس الاتحاد المصري للتأمين أنه بموجب هذا البروتوكول سوف يتم إعداد وتصميم البرامج التأمينية لدفع مستوى الثقافة والتأمينية وتنظيم وإقامة الندوات والمؤتمرات لدعم القطاع مؤكداً أن البروتوكول يأتي في إطار فرص قطاع التأمين في عملية التدريب المستمر للعاملين نظراً لما تتميز به صناعة التأمين من طبيعة فنية وإيماناً منه بأن العنصر البشرى يعتبر من أهم مقومات نجاح أى صناعة وخاصة صناعة التأمين لما تتميز من اعتمادها على الخبرات الفنية في جميع مراحل العملية التأمينية سواء «قبل الإصدار أو أثناء فترة التغطية أو بعد تحقق الحظر وجودة مطالبته» ولذلك يولى قطاع التأمين اهتماماً كبيراً بالعمل على توفير وإعداد العديد من الخبرات بإعداد برامج تدريب صقل هذه الخبرات بإعداد برامج تدريب متخصصة مع التشجيع على الدراسة العلمية في مجال التأمين فيما ينعكس أثره على تحسين قدرة وكفاءة العاملين بقطاع التأمين مشيراً إلى أن الدور الحيوى الذي يقوم به قطاع التأمين المصرى في توفير الحماية التأمينية الكاملة لكل المواطنين والمشروعات القومية

ينعكس أثره على تنفيذ الخطط الاقتصادية وتطوير المناخ الاقتصادى المصرى بشكل عام. كما قامت الجمعية المصرية للتأمين الوعى التأمينى بتوقيع بروتوكول مع جمعية إدارة المخاطر وصرح احمد نجيب

رئيس الجمعية بأن إنشاءها بهدف تدريب الكوادر التأمينية المختلفة والعمل على زيادة معدلات النمو بالقطاع التأمينى وزيادة مساهمة القطاع في الناتج القومى من خلال عقد ندوات وورشه عمل ومؤتمرات متخصصة وقال نجيب إن الجمعية تم انشاؤها منذ عدة شهور ونسعى إلى أن تكون لها دور فعال في تنفيذ إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف لصالح الصناعة والقطاع التأمينى وسوق التأمين بمصر.



عبدالرؤف قطب



الاندماج والاستحواذ حى تصيب شركات إعادة التأمين

من الاستقرار في مدى عامين وامتدادا للحالة التي كانت تتسم بها هذه الشركات خلال خمس سنوات. وذكر التقرير أن رسوم المليارات لم تتم بالقدر الكافي لتحقيق النمو المطلوب ومن ثم فإن شركات إعادة التأمين لابد وأن تتبنى أسلوب شارلز دراون صاحب المقولة الشهيرة «تطور لكى تحيا».

نحو زيادة حجم أعمالها وتنوع أنشطتها لكي تبقى وتستمر في السوق أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فإنها تسعى إلى التحالف مع شركات لتقوية مراكزها في السوق ومن ثم فإنه من المنتظر حدوث المزيد من الاستحواذات والاندماجات في سوق إعادة التأمين في نهاية عام ٢٠١٥ وتستمر في عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن تسود الشركات عقب ذلك حالة

وفقا لتقديرات مؤسسة ستاندرد اند بوروز فإن قطاع التأمين سوف يشهد عمليات دمج واستحواذ خلال السنوات القليلة القادمة وطبقا لما ورد في التقرير فإن شركات إعادة التأمين أصبحت في قصص مع سمك القرش وأن الأفوي فقط هو من ينجو ويبقى في هذا القطاع. وأشار إلى أن شركات إعادة التأمين تسعى

دراسات فنية لتعديل إدارات الصناديق الحكومية

ترى الحكومة مزاولتها بنفسها ويوجد حاليا صندوق التأمين الحكومى لضمانات التأمين الحكومى لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمة البريدية وصندوق التأمين الحكومى لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع صندوق التأمين التعاونى علي مركب الصيد الآلية والعاملين عليها . وقال إن خبراء الهيئة تقوم بإعداد مشروعات التعديلات اللازمة التي يطلبها تفعيل التعديل ومن ضمنها تعديل قرارات رئيس الوزراء المنشئة لتلك الصناديق وما يرتبط بالضوابط والدراسات الفنية المطلوبة لتحديد شروط وأسعار التأمين التي تمارسها تلك الصناديق .

وكان رئيس الجمهورية قد أصدر قرارا بقانون رقم ٩٨ لعام ٢٠١٥ بتعديل المادة ٢٤ من قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لعام ٨١ ونصت على أنه يقصد بالصناديق الحكومية للتأمين الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين او تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومى بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويصدر بتحديد شروط وأسعار عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناء علي دراسة فنية يعدها الصندوق وفقا للضوابط التي يحددها مجلس ادارة الهيئة وتتضمن اللائحة التنفيذية ورقابة الهيئة على هذه الصناديق.



د. سامى نجيب

طالب د. سامى نجيب أستاذ التأمين بكلية التجارة بجامعة بني سويف بضرورة التوسع في إنشاء صناديق التأمين الحكومية لتغطية أخطار لا تستطيع تغطيتها شركات التأمين التجارية التي تهدف بصفة أولى لتحقيق الربح ونظرا للقدرة المالية التي تتمتع بها الحكومة ومن الأخطار التي لابد من إنشاء صناديق تأمين حكومية مثلها صناديق لأخطار البطالة ولأخطار الزلازل والكوارث الطبيعية أو التأمين على أفراد ضباط الشرطة والقوات المسلحة نظرا لسرية معلومات هذه الفئات ويمكن اعتبار هذا الصندوق صندوقا مكملا لصناديق إصابات العمل أسوة بتأمين أرباب العهد .

ويرى أن تعديل التشريع الخاص بإدارة صناديق التأمين الحكومية بوجود إدارة مستقلة فإن ذلك يسمح بوجود إدارة كفاءة للصندوق لأن من المعروف أن الحكومة تعد «مديرا سيئا» وأن الثواب والعقاب هو الأسلوب الأمثل للإدارة الناجحة، وأن كفاءة الإدارة مرتبطة بزيادة العائد واستثمارات الصناديق وقد أشار شريف سامى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية إلى أن المادة التي تم تعديلها من رئيس الجمهورية في قانون الإشراف والرقابة على التأمين تهدف إلى إضفاء الشخصية الاعتبارية المستقلة على صناديق التأمين الحكومية بما يعزز استقلاليتها وحوكمتها من خلال مجالس إدارة تشرف علي إدارتها موضحا أن الصناديق الحكومية تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي

شهادات الأهلل الدولارية مجموعة متنوعة من البنك الأهلل المصرى



4,25% مدة الشهادة ٣ سنوات

5,25% مدة الشهادة ٥ سنوات

5,75% مدة الشهادة ٧ سنوات

عائد سنوى ثابت بالدولار
يصرف كل ثلاثة أشهر

للاستعلام اتصل بـ
19623

البنك الأهلل المصرى
NATIONAL BANK OF EGYPT

بنك أهل مصر